إلكترونية القضاء الإداري
بين النظرية والتطبيق

تأليف: د. هشام عبد السيد الصافي محمد بدرالدين

الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية
جامعة الدول العربية (القاهرة، 2020)

تناول الكتاب التصور لما يمكن أن يكون عليه مرفق القضاء الإداري لو تم تفعيل فكر الإدارة العامة الإلكترونية له، ومدى الاستفادة التي من الممكن أن تلحق بهذا المرفق حال تطويره باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وحجم المكاسب التي سيحققها ذلك سواء بالنسبة للمتقاضين أو بالنسبة للمصلحة العامة والتي هي أساس قيام أي مرفق عام والتي تتمثل في إتاحة حق التقاضي لجميع المتقاضين بسهولة ويسر مع تحقيق فكرة العدالة الناجزة.

ولعل ذلك هو السبب والدافع الرئيسي لقيام الدول المتقدمة بالسعي بخطى حثيثة نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في كل مراحل الدعوى أمام القضاء بداية من إقامتها حتى الوصول لحكم فيها، ونظرا لأن العالم العربي لا يمكن أن يعيش بمعزل عن العالم فلا بد له من الاستفادة من منجزات العلم الحديث والتحرك بخطى حثيثة نحو تفعيل الاستخدام الفعلي للتكنولوجيا الحديثة في مختلف مرافق الدولة ومنها بالطبع مرفق القضاء والذي من أنواعه القضاء الإداري خصوصا مع زيادة عدد القضايا وأعداد المتقاضين وسوء حال المحاكم بصفة عامة، مما يقضي بالفعل على فكرة العدالة، فالعقل الحصيف والمنطق القويم يقتضي التفاعل التام مع هذا التقدم التقني والاستفادة منه في الجانب القضائي الذي يقام به العدل.

وانتهى الكتاب إلى عددة نتائج أهمها:

1- ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة في مرفق القضاء الإداري تحقيقا لمبدأ الحق في التقاضي، وهو حق دستوري.

2- استخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يساعد بشكل كبير في تيسير إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري في مرحلة إيداع الدعوى، بل يمكن أن يحقق مبدأ مساواة الجميع في الحصول على الحق في العدالة بلا أتعاب محامين وتكاليف انتقال للمحكمة لإقامتها، ويحقق مبدأ المساواة في تسجيل الدعوى وتاريخ نظرها فكل متقاضي يضمن أن الدعاوى بتنظر حسب وقت إيداعها، وليس على حسب هوى موظف المحكمة المختص بقيدها.

3- استخدام التكنولوجيا الحديثة يحقق حضورية جلسات المحاكمة ويقضي على مشاكل تهرب المدعى عليهم من استلام إعلانات الدعاوى، وعدم معرفة عنوان لهم، فكل شخص مثلا من خلال تليفونه المحمول والمسجل باسمه وبرقم هويته يمكن أن يتلقى رسالة نصية تفيد إقامة دعوى ضده ورقمها وتاريخ نظرها، كما يمكن التأكد من اطلاعه على هذه الرسالة، أي أن الإعلان الإلكتروني بأي وسلة إلكترونية يمكن أن يحقق الغرض من الإعلان القضائي بل يتفوق في نتائجه الإعلان القضائي التقليدي.

4- يحقق استخدام التكنولوجيا الحديثة الأثر الأكبر في مرحلة تدوين محاضر الجلسات وتوثيقها وتسجيلها بما يتيح للقاضي عند إصداره الحكم فيها أن يطلع بسهولة على كل ما تم في جلساتها، كما يتيح للمتقاضين الاطلاع بسهولة ويسر عليها دون حاجة لانتظار موظف المحكمة المختص بالدعوى، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بكل قضية والذي يتيح للمتقاضين الاطلاع بسهولة على كل ما يقدم في الدعوى، ويساعد أيضا المحكمة الأعلى في مراقبة الحكم مع التخلص من المحاضر المسجلة بخطوط صعبة القراءة، وما يمكن أن يحدث من أخطاء نتيجة سقوط بعض ما تم في الجلسات دون تدوين.

5- يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تكون عونا للمتقاضين وتيسر عليهم تقديم المستندات والمذكرات دون حاجة للذهاب للمحكمة خصوصا وأن القضاء الإداري يعتمد على المستندات والأوراق كما أن بعض أنواع القضايا تتعلق بالموظفين، والتي تتطلب منهم متابعتها الحصول على أجازات وتعطيل أعمال الوظيفة العامة، إضافة إلى أنه يساعد المحامين في إنجاز أكثر من عمل في وقت واحد.

6- تساعد تكنولوجيا الدوائر التلفزيونية المغلقةVideo Conference في تحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم دون حضورهم للمحكمة، كما تمكن المحكمة من مناقشة الشاهد في القضية والخبير وأي مسئول دون أن يحتاج ذلك لانتقالهم للمحكمة، كما تساعد هذه التكنولوجيا القضاة في مرحلة المداولة في الحكم فيمكنه التداول في الحكم دون الاجتماع المادي في مكان معين.

7- يظهر دور القاضي الإداري في مرحلة تحقيق الدعوى خصوصا إذا في تقييمه للأدلة الإلكترونية التي تقدم له من الخصوم، ودوره يختلف من التأكد من مطابقة الدليل للشروط القانونية الخاصة بالدليل الإلكتروني حال وجود تشريع ينظم ذلك، وبين تقديره للدليل إذا لم يستوف الدليل تلك الشروط فيصبح دليلا ناقصا، ودوره المنشأ حال عدم وجود تشريع ينظم مسألة الأدلة الإلكترونية، وحالة المفاضلة والموازنة إذا قدم له دليل كتابي يتعارض مع دليل إلكتروني، ودوره في حالة إذا دفع أمامه بالطعن بالتزوير.

8- يمكن استخدام الحاسوب القاضي في مساعدة القاضي الإداري في تحضير الدعاوى الحسابية، بل يمكن الاعتماد أن يحل الحاسوب القاضي محل القاضي البشري في القضايا التي تحكمها مبادئ قضائية مستقرة، والقضايا البسيطة.

9- تستخدم التكنولوجيا الحديثة في كتابة الأحكام القضائية بل وتوقيعها إلكترونيًا في حالة وجود تشريعات تنظم التوقيع الإلكتروني.

10- يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تساعد في تحصيل رسوم القضايا وأتعاب المحاماة واستغلال ذلك التحصيل في تطوير مرفق القضاء الإداري.

11- تساعد التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ الأحكام وبصفة خاصة الأحكام التي تصدر في حقوق مالية.

12- تحقق التكنولوجيا الحديثة حفظ ملفات الدعاوى بشكل أفضل من الحفظ التقليدي لها.